

أمر ملكي رقم (٩) لسنة ٢٠١٢
بتمديد عمل اللجنة الوطنية المعنية
بتوصيات تقرير اللجنة البحرينية
المستقلة لتقصي الحقائق

نحن حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين.
بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى الأمر الملكي رقم (٢٨) لسنة ٢٠١١ بإنشاء اللجنة الملكية المستقلة للتحقيق في
الأحداث التي وقعت في مملكة البحرين خلال شهري فبراير ومارس ٢٠١١،
وعلى تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق الصادر بتاريخ ٢٣/١١/٢٠١١،
وعلى الأمر الملكي رقم (٤٥) لسنة ٢٠١١ بإنشاء اللجنة الوطنية المعنية بتوصيات تقرير
اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، وعلى الأخص المادة (٤) منه،
وعلى الأمر الملكي رقم (٤٨) لسنة ٢٠١١ بتشكيل اللجنة الوطنية المعنية بتوصيات تقرير
اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق،

أمرنا بالآتي:

مادة (١)

يُمدد عمل اللجنة الوطنية المعنية بتوصيات تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي
الحقائق لغاية ٢٠ مارس ٢٠١٢، وذلك لكتابة تقريرها النهائي.

مادة (٢)

يُعمل بهذا الأمر من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

ملك مملكة البحرين
حمد بن عيسى آل خليفة

صدر في قصر الرفاع:

بتاريخ: ٩ ربيع الآخر ١٤٣٣هـ

الموافق: ٢ مارس ٢٠١٢م